

## تنتظر اللحظة الملائمة لفرض قطبيتها تحولات الصين ومستقبل النظام الدولي

ثمة سؤال ظل مطروحاً بقوة منذ أن أثبتت الصين قدرتها الاقتصادية على المنافسة العالمية في مجالات الاستثمار، هو: هل ستتخط الصين في الواقع الدولي الراهن الذي أسس مع فرض القطبية الأمريكية، مع العمل على الحد من الهيمنة الأمريكية بدخوله نحو عالم متعدد الأقطاب والمراكز، أم أن الأمر سيتجاوز ذلك إلى بناء «نظام دولي جديد» بالفعل، بمقومات ومبادئ جديدة تعكس تصور هذه الدولة لهذا النظام وأولوياته وقضاياه؟ ولعل في نتائج مؤتمر الحزب الشيوعي الصيني الأخير بعضاً من الإجابة عن هذا السؤال.

إدريس الكريني \*

والاقتصادية والسياسية. فهل تستطيع الصين، التي ما فتئت تركز على أولويات داخلية وتنموية، أن تفرض قطبيتها في ظل التحولات الراهنة؟ تعيش الصين منذ أواخر السبعينيات من القرن الماضي على إيقاعات تحولات اقتصادية وسياسية هادئة ومنفتحة على النظام الرأسمالي في عالم سمته الاضطراب والتسارع، ذلك أنها راكمت تجربة متميزة على صعيد التطور الاقتصادي والإصلاح السياسي، وتحديد انتشارها الاستراتيجي، فعملت على تخفيف حدة الاحتكار الذي كانت تبسطه الدولة على الاقتصاد الوطني، واتخذت مجموعة من المبادرات والإصلاحات والتسهيلات (إدارية وجمركية وغيرها)، علاوة على إنشاء مجموعة من المناطق الاقتصادية الحرة التي كان لها دور كبير في تشجيع المبادلات التجارية والاقتصادية مع مختلف دول العالم، وتطويرها. وتقدم الصين نموذجاً رائعاً في الانفتاح على متغيرات المحيط الذي لم يكلفها خصوصياتها الثقافية والتاريخية، ذلك أن انخراطها في مواكبة التحولات، التي فرضتها العولمة بمختلف تجلياتها، لم يمنعها من التثبيت بمقوماتها الحضارية والثقافية. وهي مكتسبات أسهم في ترسيخها وجود مقومات ذاتية، وُقِّت الصين في توظيفها واستثمارها، فعلاوة على الامتداد الجغرافي والمكون البشري الهائل الذي يقارب نحو المليار ونصف المليار من السكان، توافرت للبلد إمكانات طبيعية من المعادن ومصادر متنوعة للطاقة. وتطورت الزراعة المتمركزة في شرق البلاد بشكل مذهل، كما أن الصناعات الصينية شهدت تحولاً كبيراً في العقود الأخيرة كمّاً ونوعاً، فيما أصبحت الصين قوة تجارية دولية لا يمكن تجاهلها، كما نجحت الدولة في استثمار إمكانات ضخمة على طريق دعم البحث العلمي والتكنولوجيا الحديثة. وهكذا تطور الاقتصاد في الصين بصورة قياسية، ما جعل البلد مصدراً لإمداد كثير من دول العالم بمختلف المنتجات الصناعية والتجارية. وطال الانتشار الاستثماري الصيني في العقدين الأخيرين الكثير من المناطق في

يحمل «النظام الدولي» أكثر من معنى، فبالإضافة إلى كونه يعبر عن شكل لتوزيع القوى بين الفاعلين الأساسيين في العلاقات الدولية، فإنه يحمل في بعض أوجهه دلالة معيارية كسيادة العدل، ووجود قواعد ثابتة تحكم التفاعلات الدولية. ويهدف هذا النظام أساساً إلى تحقيق نوع من الاستقرار في العلاقات بين الدول الرئيسية فيه، في إطار تعددي، أو ثنائي الأقطاب، أو أحادي القطبية. وتعود فكرته إلى سنوات الخمسينيات من القرن الماضي، عندما طالبت دول العالم الثالث ببلورة نظام عالمي يسمح بتوسيع قاعدة للشراكة الدولية بعيداً عن الهيمنة والتوتر، وهو ما تبلور في عدد من المقررات والتوصيات الصادرة عن حركة عدم الانحياز.

### أثر الانفتاح على الرأسمالية

اجتمعت للولايات المتحدة الأمريكية في العقود الأخيرة مقومات عسكرية وسياسية وثقافية واقتصادية استثنائية مدعمة بقدرات تكنولوجية هائلة، وإمكانات بشرية مدربة ومتطورة، مستندة إلى مؤسسات سياسية وقانونية داخلية قوية وفعالة، بالإضافة إلى إمكانات إعلامية واسعة ومؤثرة، أسهمت بشكل جلي في تعزيز حضورها الدولي الفاعل واستفرادها بتدبير الشؤون الدولية في مختلف تجلياتها. وقد أسهم الغياب الملحوظ لمنافسين أقوياء في تزايد تكريس هذه الزعامة ميدانياً، فاليابان التي لم تستطع التخلص بعد من مشكلاتها الاقتصادية والمالية المتنامية، ما زالت مترددة في وضع تصور واضح المعالم إزاء رؤيتها للمحيط الدولي وقضاياه الكبرى.

أما الاتحاد الأوروبي، وعلى الرغم من إنجازاته الاقتصادية، فلم يتمكن بعد من بلورة سياسة خارجية موحدة إزاء قضايا دولية وجوهية عديدة، فيما لا تزال روسيا منشغلة بالمشكلات التي أفرزتها المرحلة الانتقالية بمختلف مظاهرها الاجتماعية

**تقدم الصين نموذجاً جيداً في الانفتاح  
على متغيرات المحيط الذي لم يكلفها  
خصوصياتها الثقافية والتاريخية،  
ذلك أن انخراطها في مواكبة التحولات  
التي فرضتها العولمة لم يمنعها من التثبيت  
بمقوماتها الحضارية والثقافية**

## جاء عقد المؤتمر الثامن عشر للحزب الشيوعي الصيني في وقت تعاني فيه أغلب البلدان تداعيات الأزمة المالية الدولية التي طالت اقتصادات الدول الرأسمالية الكبرى

عن إقرار الكثير من القوى الدولية الكبرى (الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية) بأهمية الصين كفاعل دولي وازن ومؤثر، وبضرورة دمجها في المؤسسات الدولية القائمة؛ حيث ساهما معاً في إرغامها (الصين) على التزام ما تقتضيه عضويتها في منظمة التجارة العالمية. وتشير الكثير من الدراسات الاقتصادية إلى أن الاقتصاد الصيني، الذي يشكل ثاني أقوى اقتصاد في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية، مرشح لمزيد من التطور وتجاوز الاقتصاد الأمريكي نفسه. فهذا البلد يشهد نمواً اقتصادياً مهماً تشهد عليه معدلات النمو القياسية التي فاقت كل التوقعات، وهو الأمر الذي يقلق الولايات المتحدة في ظل إخفاقاتها الاقتصادية المتتالية. ويرى الكثير من المراقبين أن التحولات الكبرى الجارية في الصين ستفرز حتماً قوة عالمية تؤثر في مسار النظام الدولي ومعاله. ولا شك في أن مكانة الصين كقطب عالمي مهم تفرض نفسها بقوة في ظل التحولات الدولية الراهنة وما تشهده من انحرافات في عمل المؤسسات الدولية وتطبيقات مرتبة لقواعد القانون الدولي. غير أن الصين، في المقابل، لم تختر بعد اللحظة المناسبة والملائمة لفرض قطبيتها. فهي لا تريد المجازفة حالياً بالدخول في منافسة استراتيجية وسياسية مع الولايات المتحدة قد تكلفها الكثير وتستنزف قدراتها، ولذلك تفضل المهادنة والمرونة والالتزام في هذه الفترة خاصة على الأقل، ولا سيما أن ثمة أولويات استراتيجية ملحة تشغلها في الفترة الراهنة. وجدير بالذكر أن تحقق هذه الأولويات في بعدها التنموي، أو في علاقتها باستكمال وحدتها الترابية، سيجعل من فرض القطبية أمراً قادراً على تحقيق التوازن المتقدم في الساحة الدولية حالياً بفعل المنطق الأحادي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية من جهة واحدة على العالم منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي. ومن جهة أخرى، فإن وضع الصين في ريادة النظام العالمي يتطلب منها الاستمرار على وتيرة النمو الاقتصادي السريعة نفسها، ما يدعم تحقيق الرفاهية لمواطنيها، وتعزيز تماسكها ووحدتها الداخليين، واستيعاب تحولات المحيط الدولي.

ولقد تزايدت التقارير التي تؤكد الدور المقبل للصين دولياً، وهو توقع يدعمه واقع الأزمة المالية التي يعيشها العالم الرأسمالي حالياً، كما تدعمه المعطيات الراهنة المرتبطة بإخفاقات النظام الدولي الجديد الذي بشرت به الولايات المتحدة الأمريكية على المستوى السياسي والدبلوماسي والاقتصادي. وما حدث من تحولات شهدتها الساحة الدولية منذ نهاية الحرب الباردة سيظل مجرد متغيرات وأوضاع دولية جديدة فرضتها الولايات المتحدة، ذلك لأن معالم النظام العالمي الجديد لم تكتمل بعد مع وجود قوى دولية لم تكشف بعد عن قطبيتها. والواقع أن هناك ثلاث قوى مرشحة للعب أدوار طليعية في إطار نظام دولي «متعدد الأقطاب» طرفاه الولايات المتحدة الأمريكية، التي اجتمعت لها مقومات القوة العسكرية والدبلوماسية والاقتصادية والتكنولوجية، والاتحاد الأوروبي الذي نجح في تقديم نموذج واعد ومتطور في التكتل والوحدة، ثم الصين بصفتها قوة صاعدة في مختلف المجالات.

□

\* مدير مجموعة الأبحاث والدراسات الدولية حول إدارة الأزمات، المغرب

أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، ما يؤكد قدرتها التنافسية في مواجهة القوى الدولية التقليدية.

وجاء عقد المؤتمر الثامن عشر للحزب الشيوعي الصيني في الثامن من شهر نوفمبر/ تشرين الثاني 2012 في وقت تعاني فيه أغلب البلدان تداعيات الأزمة المالية الدولية، التي طالت اقتصادات الدول الرأسمالية الكبرى، وهي أزمة تطرح في العمق أزمة النظام الرأسمالي برمته، من حيث خياراته السياسية والأيدولوجية والثقافية.

### العاجل والمؤجل في مؤتمر «الشيوعي»

جسد المؤتمر محطة للانتقال الهادئ للسلطة داخل الدولة، وبحث في مستقبل الحزب الشيوعي، وعلاقته بالدولة، وتطوره في ظل المتغيرات الاجتماعية والدولية، علاوة على إشكالات مرتبطة بتجدد النخب ومساهمة الجيل الجديد من القادة في بلورة القرارات الحيوية، إضافة إلى تقرب وجهات النظر بين مختلف النخب بصدد القضايا الكبرى محلياً ودولياً، وتجاوز الإشكالات البيروقراطية، ورصد التوجهات الاقتصادية والسياسية التي ستتبعها الصين مستقبلاً، وتعزيز حضورها الدولي. وتؤكد الكثير من المؤشرات أن هناك رغبة قوية لدى القادة الصينيين في إجراء إصلاحات سياسية تهدف إلى تطوير السلطة بما يدعم التحول السياسي في البلد ويتجاوز الانتقادات الغربية في هذا الشأن. وبرغم قلة المعلومات المرتبطة بطبيعة التحول على المستوى السياسي، الذي يعكس الوجه المحافظ للصين مقارنة بالجانب الاقتصادي، فإن ثمة اهتماماً متزايداً بما يحدث داخل هذا البلد الذي تنبأ له الخبراء بلعب أدوار طليعية في الساحة الدولية في المستقبل القريب. لذا تبذل الولايات المتحدة مجهودات استخباراتية وأكاديمية جبارة لرصد التحولات القائمة في الصين على شتى الواجهات، وهو سعي يجسد تخوفها الجدي من إمكانية زعزعة أسس النظام العالمي القائم الذي تقوده أمريكا نفسها.

التحديات والمشكلات المطروحة أمام الصين داخلياً في علاقتها بمظاهر الشمولية وقمع الأصوات المعارضة، أو على مستوى تعاطيها مع مشكلة التبت وتايوان، علاوة على هيمنة الحزب الشيوعي على دوايب الدولة ومؤسساتها، ووجود تباين تنموي بين شرق متطور وغرب يرزح تحت وطأة مشكلات اقتصادية واجتماعية مختلفة، أو خارجياً في علاقتها بوجود منافسة اقتصادية وعسكرية ودبلوماسية تطرحها بعض القوى الدولية، كل ذلك لا يقلل من وزن هذه القوة الصاعدة دولياً. فلقد تزايدت الأدوار الدولية للصين خلال العقد الأخير بشكل كبير، سواء من حيث مساهمتها في التصدي لبعض المشكلات الدولية، كمشكلة الإرهاب والجريمة المنظمة، أو قضايا الطاقة، والحد من الانتشار النووي، ومواجهة التلوث البيئي، والتصدي للآزمات الاقتصادية العالمية، أو من حيث تحريك الجهود السياسية والدبلوماسية لحل بعض الآزمات والنزاعات الدولية وفق رؤية غالباً ما تكون مختلفة عن المقاربة الأمريكية.

إن تزايد هذه الأدوار يعبر، من جهة أولى، عن الثقة بالنفس وبالقوميات الكبرى التي تدعم موقع الصين كطرف فاعل في الساحة الدولية، كما يعبر